



مداخلات لغوية

أبو أوس إبراهيم الشمسان

المزيني وموت النحويين



قرأت ما جاء في مقابلة مجلة أحوال المعرفة (أكتوبر ٢٠٠٨م، العدد ٥٣، ص ٧٤) للصدوق الزميل الأستاذ الدكتور حمزة المزيني، وكان أن سأله المحاور عن مقاله الذي كان عنوانه (موت النحو)، وجاء في الجواب قوله (كان مقال (موت النحو) موجهاً لنقد التكرار الذي لازم ما يسمى (الدراسات النحوية) العربية في العالم العربي في العقود الماضية. وكنت أنعى على هذه (الدراسات) عدم استفادتها من الدراسات اللسانية الحديثة

التي وصلت إلى مستوى عالٍ من التطور. كما لحظت أن (النحويين العرب) المعاصرين لم يستفيدوا، وربما لم يطلعوا على الدراسات الجادة التي ينجزها بعض المتخصصين في الدراسات النحوية العربية من الغربيين). ويفهم من هذا البيان الواضح أن المزيني لا يصف النحو من حيث هو نظام داخلي للغة بالموت؛ فليس من المتصور حدوث هذا إلا بموت اللغة نفسها واندثارها، وليس المقصود بالنحو الجهود النظرية في تفسير النظام النحوي وتعليله وهو نظام بشري اجتهد في وضعه علماء العربية، وهو جهد مشكور يقف المزيني أمامه بإجلال، ولكن هذا الجهد العظيم نال فترة من التطوير والتهديب حتى جاء ابن مالك فعلبه في منظومته المشهورة (الخلاصة) ومنذ ذلك الوقت صار النحو المالك هو النحو الرسمي وتوالت الشروح والحواشي تدور في فلك تلك المنظومة، ولم يعتق منها الدارسون المحدثون الذين وجه المزيني كلامه إليهم، ووصف النحو الذي يزاولونه بالموت؛ لأنه مات على أيديهم، والنحو الذي لا يتناسب ومتغيرات اللغة هو نحو ميّت، ولكن هذه الفكرة ربما لم تفهم حق فهمها من صاحبها فلجأ إلى مزيد من الإيضاح بقوله (ربما كان العنوان الأوفق لذلك المقال هو (موت النحويين) بدلا من (موت النحو)). والكلام الذي قاله الزميل هنا حق لا مريّة فيه، فهم لم يستفيدوا من مناهج العلوم اللغوية الحديثة، وهم أيضاً لم يتحوا لأنفسهم فرصة المراجعة الجادة الجذرية للمنجزات النحوية القديمة، بل ظلوا يرددون ما فيه على نحو من التقديس الغريب. وما وجدناه من محاولات يسيرة للمراجعات النحوية جاء بها دارسون ثقّفوا الدرس اللغوي في الغرب؛ ولكن بعضهم لا يركن إلى معرفة تراثية كافية كاشفة لأبعاد النظرية النحوية، فظهر عملهم كأنما هو تركيب أنظمة غريبة على العربية، وظل عملهم درساً نظرياً غامضاً، ولم ينتقل إلى حيز التطبيق الذي يلبي الحاجات التعليمية لنحو العربية، وبقي التعليم في قبضة الفكرة التقليدية، ومن أجل ذلك لم يوفق المحدثون في تجديدهم على النحو المرضي، وقوبلت محاولاتهم بالرفض الشديد. ولكن المزيني وأمثاله من زملاء الذين أتيح لهم الاطلاع على المنجزات الغربية ملومون هم أنفسهم للاكتفاء بالنعي أو بوصف النحو أو النحويين بالموت، لأنهم معنيون باللغة أصواتها وصرفها ونحوها، فكان عليهم أن يقدموا لغيرهم مثلاً يحتذونه في معالجة النظام النحوي، وكان يمكنهم أن يتعاونوا مع غيرهم من التراثيين في أعمال مشتركة تجمع بين القديم والحديث. وما لم يحدث هذا سيأتي اليوم الذي يمكن القول فيه (موت اللغويين)؛ لأن العبرة بما تؤول إليه المعرفة وتنتجها، فلا خير في معرفة غير منتجة.

الرياض

لإبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتب «٧٩٨٧» ثم أرسلها إلى الكود ٨٢٢٤٤

هل تصلح المؤسسات الثقافية الأهلية ما أفسدته ثقافة الحكومات العربية؟ (الثقافة بعين أصحاب رؤوس الأموال)

سهام القحطاني

الجاهزة، وهو أُمُفقد تأثيرها على التحكم في نشوء المنجز وصياغته، لأن توافر آلية التحكم تضمن فعالية التأثر والتأثير بما فيه تطبيق المشروع الثقافي الإصلاحي.

إضافة إلى أن مسألة الترشح كاستراتيجية ثقافية تتبناها المؤسسات الثقافية الأهلية للمجتهودات الثقافية الجاهزة، هي مسألة ظالمة غالباً، لأنها تفتقد موضوعية الانتقاء، وأقصد بالانتقاء قوة المنجز الثقافي بما يحمله من مشروع تنويري قابل للتطبيق، وهذه مسألة مهمة أيضاً وهي دور المؤسسات الثقافية الأهلية في تطبيق المشروعات التنويرية التي تنظر لها المنجزات الثقافية، وليس الاكتفاء بالتشجيع المادي عبر الهبات المالية التي لا تحقق سوى المصلحة الفردية لصاحب المنجز الثقافي، وليس لمصلحة تطبيق المشروع الثقافي في المجتمع، وهذا ما يجب أن تراعيه المؤسسات الثقافية إذا كانت تهدف إلى تحصيل فاعلية تغييرية أو تنويرية إصلاحي.

وليس السعي إلى تلميع سريرة ذاتية لأمر من الأُمراء أو شيخ من شيوخ الراسمالين، أو مثقف متقاعد، فهو لاء هم الذين أصبحوا يتحكمون في ثقافة المجتمع ويفرضون عليه ذاتهم الثقافية الخاصة، وخطورة مثل هذا الأمر يكمن في تراجع الثقافة الشعبية لمصلحة بروز أشكال الثقافة النخبوية.

أما الأسئلة التي تعترض جدية المؤسسات الثقافية الأهلية في تفعيل دورها التنويري كموسسة من مؤسسات المجتمع المدني، فهي:

هل لدى تلك المؤسسات الثقافية القدرة التخطيطية والتنفيذية لقيادة ثورة ثقافية تعيد بلورة التنمية الثقافية للمجتمعات العربية؟

لا شك ان جملة الأهداف الإنشائية التي تصدر وثيقة تأسيس تلك المؤسسات، التي مهما بلغت فنياتها اللغوية لا تحل محل التخطيط الإداري، وإن اعتبرنا أن أهداف التأسيس قوالب تصميمية لا يتم تقييم اعتباراتها إلا بما تحويه من مشروعات تنفيذية، وهل تملك تلك المؤسسات السلطة المستقلة الكافية لتطبيق المشروعات الثقافية التنويرية التي قد تتعارض مع استراتيجية الثقافة الرسمية؟ لأن تمتعها باستقلال سياسي حقيقي هو ضمان مؤكّد لجديتها ومصداقيتها كقائد أو عراب للتنمية الثقافية.

ثم ما مدى المسؤولية الأخلاقية والتنموية لتلك المؤسسات نحو المجتمعات العربية المتكوبة مثل غزة والعراق ودارفور؟ من خلال تبني المشروعات الثقافية التي تدعم الوحدة المحلية لتلك المجتمعات، مع الاعتبار أن مفهوم الوحدة وقيمتها محتوى ثقافي في المقام الأول، ومن خلال إنشاء المرافق التعليمية والمراكز الثقافية، ومن خلال الوقوف وجه مشروعات التنوير في العراق ودارفور، وتهويد التاريخ الفلسطيني، وتبني المشروعات التوعوية من خلال صناعة أفلام سينمائية تقدم للعالم الغربي الصورة الصحيحة للإسلام والمسلم والتاريخ الإسلامي وقضايا العرب بما فيها قضية الحرب والسلام مع إسرائيل، لأن (ما نجهله سهل تزييفه).

أما مسألة.. هل نحتاج المؤسسات الثقافية المحلية في قيادة إصلاح ثقافي عندنا؟ ولماذا يُؤسس بعضها خارج البلد؟ فتلك مسألة الحديث عنها يطول.

تتحرك في ظل محتوى السقف السياسي الرسمي، الذي يتعارض على الاعتبار مع أهدافها التنويرية والإصلاحيّة، تلك الأهداف التي أحسب أنها تتعارض بالتالي مع السياسات الثقافية الرسمية العربية، كونها تحمل مشروعاً ثقافياً غالباً ما يتناقض مع الاستراتيجية الثقافية الرسمية، التي فشلت في قيادة التنمية الثقافية لمجتمعاتها، (الظل) يطرح بدوره العديد من احتمالات التوصيف التي يمكن اتخاذها كتأثير لمنتج أو لأفكار تلك المؤسسات، كأطار تكميلي لمشروعات الثقافة الرسمية كضريبة مدنية مقابل الفسحة المعطاة للتحرك، فسحة تذكرنا بقول طرفة بن العبد:

لعمرك إن الموت ما أخطأ الفتى
لكالطول المرخي وثنيها باليد

وهو إطار يدعم استراتيجية الثقافة الرسمية ولا يغيرها، وقد يكون ما بين الإطار تصحيحياً أو ترقيعياً لتقوي المشروع الثقافي الرسمي، لكنه يهدف في النهاية إلى إيجاد صيغة تكاملية مع المشروع الثقافي الرسمي، وليست إضافة، وهو ما يحول المؤسسات الثقافية الأهلية إلى صياغة مرادفة لصياغة المشروع الثقافي الرسمي.

إن يمكن توصيف المشروع الثقافي المنتج من خلال المؤسسات الثقافية الأهلية، - في حالة وجود مشروع ثقافي - بأنه مشروع ثقافي مناقض للمشروع الثقافي الرسمي، ولو كان الأمر كذلك لعارضت الحكومات العربية استقبال أي مؤسسة ثقافية على أرضها، لكن ما يحدث دائماً هو مباركة الحكومات العربية لتلك المؤسسات بما يعني أن هناك نفعية متبادلة بينهما، أو على الأقل أن تلك المؤسسات لا تمثل خطراً على الاستراتيجية الثقافية للحكومات، وبذلك تصحح الأهداف الثقافية التي تتحرك في ضوءها المؤسسات الثقافية مدعمة للمشروع الثقافي الرسمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وحتى التوقيع الثقافي الذي تمارسه عبر الدعم المادي للمجتهودات الثقافية الفردية الجاهزة لا يؤكد الاستقلال السياسي لتلك المؤسسات الثقافية؛ لأن تلك المؤسسات لا تستطيع منح أي جائزة لمعارض سياسي أو ثقافي عربي يحظى بغضب أي حكومة عربية، أو دعم مشروع يتعارض مع استراتيجية الثقافة الرسمية.

فالمؤسسات الثقافية في أشكالها المختلفة ليست مستقلة سياسياً وهو أمر يعوق تحولها إلى مشروع تنويري إصلاحي، حتى تلك المؤسسات الثقافية التي تؤسس خارج بلادها، لا تمثل أي استقلال سياسي يعطى تغيير المكان، هو ما يعني في النهاية أن المؤسسات الثقافية الأهلية تسير تحت السقف السياسي الرسمي سواء المحلي أو العربي، وهو السبب الذي يدفعنا إلى التشكيك في النوايا التنويرية لتلك المؤسسات، كما يعني أن تلك المؤسسات ضمناً تمثل ثقافة السياسات الثقافية الرسمية، أو أنها تتشابه معها في الملامح الرسمية، أو على الأقل لا تمثل اتجاهها معاكساً، يهياً لها النقد الإيجابي للاستراتيجية الثقافية الرسمية والحق في تغييرها.

ولا أدري مدى الوثوق في الأفكار الثقافية التنويرية التي تروجها تلك المؤسسات في ضوء ذلك التحالف مع الثقافة الرسمية، خاصة وأن ليس لها مشروعات ثقافية يمكننا استقراءها لإثبات ذلك التحالف أو نفيه؛ لأن المتتبع لم تقدمه المؤسسات الثقافية الأهلية في أشكالها المختلفة كجوائز أو صالونات أو هيئات لا يتجاوز الدعم المالي للجهود الثقافية

لا شك أن المهتمين بالتنمية الثقافية قد صدموا بالتقرير الذي كشفت بعض ملامحه في الاجتماع الأخير لمؤسسة الفكر العربي الذي يشهد إلى (تدني معدل الالتحاق بالتعليم عربياً، مقارنة بدول العالم، وانخفاض معدل الكتب المنشورة عربياً، وانخفاض معدل القراءة).

ووفقاً للتقرير الذي أعلنه رئيس المؤسسة الأمير خالد الفيصل من القاهرة لا يتجاوز معدل الالتحاق بالتعليم في الدول العربية ٢١,٨٪ بينما يصل في كوريا الجنوبية إلى ٩١٪، وفي استراليا ٧٢٪، وفي إسرائيل ٥٨٪.

كما (أوضح أمين عام المؤسسة الدكتور سليمان عبد المنعم أن هناك كتابا يصدر لكل ١٢ ألف مواطن عربي، بينما هناك كتاب لكل ٥٠٠ إنجليزي ولكل ٩٠٠ ألماني، أي أن معدل القراءة في العالم العربي لا يتجاوز ٤٪ من معدل القراءة في إنجلترا).

وهو تقرير يجزم بفشل الثقافة الرسمية العربية في قيادة التنمية الثقافية لمجتمعاتها، ولن أتحدث عن أثر هذا التقرير في أسباب فشل الحكومات العربية في قيادة التنمية الثقافية؛ لأسباب جلهما تتجدول ضمن المسكوت عنها.

بل سأحدث عن دور المؤسسات والجوائز والصالونات الفكرية والثقافية الأهلية غير الربحية سواء السعودية أو العربية، الدور الذي يمنحها الصلاحية (أن تقود العمل الثقافي، وأن تخطط لنهضة ثقافية جادة، وأن تستوعب بالضرورة البلدان الأكثر تخلفاً) - عبد الرحمن منيف، بين الثقافة والسياسة/ ط ٣، ص ٦١-

دور على الافتراض يعيد تأسيس خطط التنمية الثقافية للمجتمعات العربية والتأثير في صياغة الأشكال الثقافية بأهداف ونتائج مخصوصة تتفق مع خطط التنمية الثقافية المتبناة من قبل تلك المؤسسات الثقافية، حتى ترسخ لهيكل المجتمع المدني.

لكن تلك الرؤية الاستشرافية لم ينبغي أن تتمثلها المؤسسات الثقافية الأهلية من دور وفاعلية في التنوير والتغيير والتطوير، وإعادة تشكيل المرافق الثقافية بمضمونات تعمل على تفعيل حقوق الإنسان السياسية والدينية والاجتماعية وقضايا المرأة والديمقراطية والأقليات وفق مقتضيات المجتمع المدني، قابلية للشك والتشكيك في عدم جديتها في قيادة أي ثورة ثقافية تصحح أو تصلح من عيوب وأخطاء التخطيط للتنمية الثقافية في المجتمعات العربية أو حتى تعيد تأسيس بنى ذلك التخطيط لمصلحة التصحيح والإصلاح كمرققين رئيسيين لأهداف وأشكال المجتمع المدني، والتشكيك في دور وفاعلية المؤسسات الثقافية الأهلية وفق تقييم إنجازاتها، يخرجها من دائرة المؤثرات المساهمة في خلق التفكير والفعل الإيجابي التنويريين، إلى فراغ تتحكم فيه نرجسية المؤسس وفوضى معايير تقييم التأثير والتأثر للمنجز والمشروع الثقافي، مما يحول تلك المؤسسات إلى عبء ثقافي إضافي على التنمية الثقافية، من خلال (رسمة الثقافة) وهو نهج أي رسمة الثقافة عبر المؤسسات الثقافية الأهلية أحسبه أخطر من (أدجلة الثقافة) لأنه يؤدي إلى فوضى ثقافية تغيب معايير التأثر والتأثير للمنجز والمشروع الثقافي، القيمة المؤكدة للثقافة كوظيفة تنموية، إضافة إلى تسليع الشكل والمحتوى الثقافي ليتوافق مع معايير التسويق الثقافي التي يفرصها الدعم المادي الممنوح من قبل المؤسسات الثقافية.

والتشكيك في الدور التنويري للمؤسسات الثقافية الأهلية له سببه، وله أسئلته التي أحسب التفكير فيها والتصريح بها منطقية. أما سببه فيعود إلى أن تلك المؤسسات

جدة

لإبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتب «٧٩٨٧» ثم أرسلها إلى الكود ٨٢٢٤٤